

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة ١٣٣٩

المعقودة في قصر الأمم بجنيف، يوم الثلاثاء، ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٥، الساعة ١٠/١٠

الرئيس: السيد فانتشيغ بوريفدوري (منغوليا)



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.16-08386(A)



* 1 6 0 8 3 8 6 *

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أُعلن افتتاح الجلسة العامة ١٣٣٩ لمؤتمر نزع السلاح.

الزملاء الموقرون، لقد تلقينا طلباً من لبنان للمشاركة في أعمالنا بصفة مراقب خلال دورة عام ٢٠١٥. وهذا الطلب معروض عليكم الآن في الوثيقة CD/WP.583/Add.4، التي تتضمن جميع الطلبات التي تلقتها الأمانة إلى غاية البارحة، ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٥، الساعة ١٦/٠٠. وجميع الطلبات التي وردت من الدول غير الأعضاء بعد ذلك التاريخ ستعرض عليكم للنظر فيها واتخاذ قرار بشأنها في الجلسة العامة المقبلة.

فهل من تعليقات على تلك الطلبات؟ هل لي أن اعتبر أن المؤتمر يقرر دعوة لبنان إلى المشاركة في أعمالنا وفقاً للنظام الداخلي؟
وقد تقرر ذلك.

أود أن تنقسم مداولاتنا اليوم إلى جزأين. سيُكرس الجزء الأول للبيانات العامة، وفقاً لما ورد في الرسالة الإلكترونية التي تلقيتموها من الأمانة يوم الجمعة الماضي. أما الجزء الثاني فسيُخصص لإحاطة إعلامية يُقدمها الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح بالنيابة، السيد مولر، بشأن التحضيرات لمُنْتَدَى مؤتمر نزع السلاح والمجتمع المدني.

وأود بداية أن أسوق بعض الملاحظات الافتتاحية بصفتي الرئيس الجديد.

ما انفكت منغوليا على الدوام، في إطار التزامها الواسع بالنظام المتعدد الأطراف، تضع نزع السلاح بجميع جوانبه على رأس أولوياتنا وذلك لسبب بسيط هو كونه أساسياً للسلم والأمن العالميين. وتود منغوليا، بصفتها عضواً في آلية نزع السلاح، أن تؤكد من جديد التزامها الحازم بالمساهمة في تعزيز السلم والأمن الدوليين وتطلعها إلى ذلك.

وكما نشهد جميعنا اليوم، ما فتئت البيئة الأمنية العالمية تتدهور، وقد كانت لهذه التطورات تبعات سلبية على تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار. ورغم الهدف المعلن المتمثل في بناء عالم خال من الأسلحة النووية، تظل جهود نزع السلاح جامدة. لذا يعتقد وفد بلادي بحزم أنه ينبغي للدول الأعضاء كافة أن تبذل ما في وسعها لبناء توافق في الآراء وتشجيع تدعيم الأمن العالمي بواسطة تحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح.

وتقر منغوليا بأن مؤتمر نزع السلاح هو هيئة التفاوض المتعددة الأطراف الوحيدة المعنية بنزع السلاح وتطلع إلى إيجاد حل جدي للركود المتواصل في المؤتمر.

وبصفتي رئيساً للمؤتمر على مدى الأسابيع المقبلة، لن يدخر وفد بلادي جهداً لإحراز تقدم في عملنا. وكلنا أمل في أن يبدي جميع الأعضاء في المؤتمر المرونة والإرادة السياسية اللازمين من أجل المضي قدماً.

وبناءً عليه، أود أن أُنْقَاسِمَ معكم خطة وفد بلادي لمباشرة عمل المؤتمر خلال مدة رئاستنا. وقبل ذلك، أود أن أعرب عن تقديرنا الخالص لسلفي السفير لوموناكو من المكسيك

وفريقه، لما بذلوه من جهود مستفيضة وما اتخذوه من مبادرات واسعة في سبيل المضي قدماً بعمل المؤتمر.

وقدمت جميع المداوولات المتعلقة باقتراح الرئيس السابق بشأن برنامج العمل، وكذلك بشأن مشاريع المقررات المتعلقة بمشاركة المجتمع المدني وأساليب العمل والمناقشة التفاعلية المتصلة بتوسيع نطاق العضوية، إشارة واضحة إلى أنه يتعين علينا بذل المزيد. ومتابعة لهذا الاقتراح وهذه المبادرات، عقدت مشاورات مع الوفود وسأواصل التشاور معها. ورغم اختلاف الآراء في هذه المسائل، ينبغي لنا أن نحاول قدر المستطاع تضيق الهوة وإجراء مناقشات جوهرية. ولذلك، أعتزم عقد جلسات عامة رسمية في أثناء مدة رئاستي حتى نركز نقاشنا وتبادل الآراء بشأن المسائل الأساسية الأربع المرتبطة مباشرة ببرنامج العمل، ألا وهي نزع السلاح النووي، وإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، والضمانات الأمنية السلبية. وأعتقد أن المناقشات المنظمة غير الرسمية التي تطرقت لهذه المسائل في العام الماضي كانت مناقشات قيمة ويمكن أن تشكل أساساً جيداً للمضي قدماً. وأرى أيضاً أن إجراء مناقشات جوهرية ومركزة سيساعدنا على تحديد أوجه التوافق بشأن تلك المسائل.

وعلاوة على ذلك، وإذ نستعد جميعاً للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٥، والذي يكتسي أهمية كبيرة لتنفيذ جدول أعمالنا المتعلق بنزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية، أعرب عن ثقتي في أن جميع أعضاء المؤتمر يتفقون معي في أن إجراء مناقشات جوهرية بشأن المسائل الأساسية، كنزع السلاح النووي، أمر مفيد ومناسب جداً من حيث التوقيت.

وهكذا أقترح التواريخ التالية لعقد جلسات عامة: ٢٤ شباط/فبراير، للتركيز على موضوع نزع السلاح النووي؛ و٢٦ شباط/فبراير، لمسألة إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية؛ و٣ آذار/مارس، لموضوع منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي؛ و١٠ آذار/مارس، للضمانات الأمنية السلبية.

والأكيد أن هذه المناقشات لن تشكل مفاوضات أو محادثات تمهيدية بشأن تلك المسائل، وإنما ببساطة جهدي الرامي إلى بلورة فهم أفضل لما وصلنا إليه الآن بخصوصها. بيد أن من حق أي دولة عضو في المؤتمر، كما ينص النظام الداخلي، أن تثير مسألة تتعلق بعمل المؤتمر في جلسة عامة.

وبالتوازي مع ذلك، سيواصل وفد بلادي، كما ذكرت آنفاً، مشاوراته بشأن برنامج العمل. فقد أشارت وفود كثيرة إلى أنه سيكون من المفيد تحديد ولاية الفريق العامل غير الرسمي المعني بهذه المسألة. ولذا، سأعمل على إعادة إنشاء الفريق العامل غير الرسمي وسأطلعكم على مستجدات عملي في أقرب وقت ممكن. وفي هذا الصدد، أود الإشارة إلى أن تعاونكم وإسهاماتكم ستكون محل تقدير كبير.

وفي الآن ذاته، سأعمل عن كثب أيضاً مع جميع الوفود على وضع مشروع الجدول الزمني لأنشطة الدورة الحالية، بغية تحسين تنظيم عمل المؤتمر في عام ٢٠١٥. وفي هذا الصدد، ستكون إسهاماتكم واقتراحاتكم البناءة محل تقدير. ويتطلع وفد بلادي للتعاون معكم على نحو صادق وبناء. وسأرحب بالاقترحات والمقترحات.

وبذلك أختتم ملاحظاتي الافتتاحية. وفي الأسابيع الماضية، تناولنا عدداً من المواضيع الشديدة الأهمية. وقد سلطت الضوء، في بياني الافتتاحي، على النقاط المحورية لرئاستي. وأعتقد أنه حان الآن وقت الاستماع إليكم. وأفتح المجال الآن لتعليقاتكم وبياناتكم العامة. وأعطي الكلمة لممثل المملكة المتحدة.

السيد بولارد (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي بداية أن أكون أول من يُهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم الرئاسة. ونعتزم هذه الفرصة للتعبير عن دعم وفد بلادي الكامل لكم خلال مهمتكم. ونحن ندعم بالتأكيد جهودكم في سبيل تحديد ولاية الفريق العامل غير الرسمي المعني بوضع برنامج عمل والجدول الزمني للأنشطة.

وأود فقط توجيه انتباه زملائنا إلى نجاح المؤتمر الذي عقدته الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية والأعضاء في معاهدة عدم الانتشار في لندن يومي ٤ و ٥ شباط/فبراير، حيث تناول المشاركون الكثير من القضايا ذات الاهتمام المشترك في جو تعاوني وودي. ولذا، أود إعلام الزملاء بأننا طلبنا تعميم بيان المؤتمر - أي استنتاجاته - باعتباره وثيقة من وثائق مؤتمر نزع السلاح ليطلع عليها جميع الحاضرين هنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل يود أي وفد آخر أخذ الكلمة؟ لا يبدو لي ذلك.

أدعو الآن الأمين العام للمؤتمر بالنيابة، السيد مايكل مولر، إلى موافاتكم ببعض المعلومات المحدثة عن تنظيم منتدى مؤتمر نزع السلاح والمجتمع المدني.

السيد مولر (الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح بالنيابة) (تكلم بالإنكليزية): أصحاب السعادة، سيداتي سادتي، زملائي الأعزاء، بات يفصلنا شهر تقريباً عن انعقاد المنتدى غير الرسمي الذي أتولى تنظيمه، وأود اغتنام هذه الفرصة لموافاتكم، كما وعدتكم، بأحدث المعلومات عما وصلنا إليه في التحضيرات. وسوف أطلعكم على بعض من الجوانب المتنوعة للتحضيرات والبرنامج والتظاهرة والمحاضرين وقائمة ممثلي المجتمع المدني المدعوين والتمويل.

أما البرنامج فلم يتغير، كما ذكرت آنفاً. وسوف يكون كالآتي: سأدلي بصفتي رئيس التظاهرة بملاحظات افتتاحية؛ ونأمل أن يدلي مسؤول رفيع المستوى ببيان رئيسي؛ وستُعقد خمس حلقات مناقشة - واحدة بشأن نزع السلاح النووي، وواحدة بشأن وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وواحدة بشأن الضمانات الأمنية السلبية، وواحدة بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وستُخصص الأخيرة للاستنتاجات وطريق المضي قدماً، قبل أن يعرض الرئيس موجزه.

وسينسق جميع الحلقات المواضيعية شخص من معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح. وستكون كل حلقة مؤلفة من ممثلين للدول الأعضاء وممثلين للمجتمع المدني. ولقد حاولنا، وما زلنا نحاول جاهدين، التأكد من أن تعكس تركيبة الحلقات تنوع الآراء بشأن المسائل الأساسية التي ما فتئ مؤتمركم يتناولها.

وفي ختام المنتدى، سأصدر موجزا للرئيس في شكل وثيقة غير رسمية. وستراعى في ذلك طبيعة المنتدى بصفته نشاطاً غير رسمي أنظمه بصفتي الشخصية كأمين عام لمؤتمر نزع السلاح بالنيابة.

وبخصوص البيان الرئيسي، ما زلت أتابع عددا من الاتصالات التي أجريتها مع عدد من المسؤولين رفيعي المستوى. وآمل أن يتسنى لي حسم الأمر في الأيام المقبلة. وسأوافيكم بالجديد حالما أحصل على تأكيد.

أما تركيبة حلقات النقاش فلا تزال قيد الإنجاز. وما زلنا ننتظر تأكيد انضمام قلة من الأعضاء المرموقين إليها، لكنني سأتصل بكل واحد منهم بما لدي من معلومات حتى الآن. وحالما تُستكمل التركيبة، سترسل الأمانة إليكم رسالة إلكترونية تتضمن جميع أسماء المحاضرين في كل حلقة.

وبخصوص حلقة النقاش المتعلقة بنزع السلاح النووي، سيكون ممثلا الدول من المملكة المتحدة وجنوب أفريقيا. وستمثل المجتمع المدني السيدة سوزي سنايدر، من منظمة باكس في هولندا، في انتظار أن يتأكد اسم الممثل الثاني. وسينسق الحلقة مدير معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، السيد جارمو ساريغا.

وأما بخصوص معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، فسيمثل الدول الأعضاء ممثلان من كندا والجزائر؛ والمجتمع المدني السيد زيا ميان من الفريق الدولي المعني بالمواد الانشطارية، والسيدة باتريسيا لويس من منظمة شاتام هاوس. وسينسق الحلقة السيد بافيل بودفيج من معهد بحوث نزع السلاح.

وبخصوص الضمانات الأمنية السلبية، سيمثل الدول ممثلان من البرازيل وألمانيا؛ والمجتمع المدني السيد آرون توفيش من منظمة العمد المناصرين للسلام، والسيد هكتور غيرا، وهو مدافع عن المجتمع المدني في العمليات الدبلوماسية الدولية المتعلقة بقضايا نزع السلاح. وسينسق الحلقة السيد تيم كولي من معهد بحوث نزع السلاح.

أما بخصوص منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، فسيكون ممثل الدول الأعضاء الأول من روسيا، في انتظار تأكيد الممثل الثاني. وآمل أن يتم ذلك اليوم أو غداً. وستمثل المجتمع المدني السيدة راجيسواري بيلاي رجاغوبالان من مؤسسة أبحاث الرصد، والسيدة غابرييلا إرستن من مشروع بلوغ الإرادة الحاسمة. وسينسق الحلقة السيد بين بيزلي - ووكر من معهد بحوث نزع السلاح.

وبخصوص حلقة النقاش المعنونة "طريق المضي قدماً"، وافقت دولتان على الانضمام إلى الحلقة - وهما الولايات المتحدة والمكسيك؛ وستمثل المجتمع المدني السيدة ميا غراندنبرغر من الرابطة الدولية النسائية للسلم والحرية، والسيدة باتريسيا لويس من منظمة شاتام هاوس. وسينسق الحلقة زميلنا جارمو ساريغا من معهد بحوث نزع السلاح.

ودعوني اغتنم هذه الفرصة لأشكر كل من لبي منكم بالفعل الدعوة إلى المشاركة في الحلقة بصفة محاضر.

وقد وجهنا دعوات إلى أكثر من ١٠٠ منظمة من منظمات المجتمع المدني. وستوزع عليكم قائمة، إن لم تكن قد وُزعت: وهي ليست قائمة حصرية أو مستوفاة، إذ يمكن أن ترد إضافات عليها، لكنها تعطيك فكرة عن تنوع مدعويينا. وتضم القائمة حالياً ١٢١ مدعواً. وتضم القائمة منظمات غير حكومية ومؤسسات بحثية ومراكز دراسات عاملة في ميدان الأمن الدولي وتحديد الأسلحة ونزع السلاح. وقد بُذِلَ جهد في سبيل إدماج طائفة متنوعة من المنظمات في جميع المناطق.

بيد أن الجهد الرامي إلى احترام البعد الإقليمي قد يعرقله إلى حد ما نقص الموارد اللازمة لتغطية مشاركة من لا يسعهم دفع تكاليف رحلتهم إلى جنيف، وسنرى في الأسابيع القليلة المقبلة ما وصلنا إليه من حيث الموارد. وآمل أن يجتمع لدينا، بصرف النظر عن كم التمويل المتاح - وهو مسألة سأعود إليها بعد برهة - عدد محترم من الممثلين يمكننا من إجراء نقاش تفاعلي جيد.

وبخصوص التمويل، نحتاج، كما شرحت لكم في الرسالة التي بعثتها في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر، إلى بعض التمويل لتغطية التكاليف المتصلة بمشاركة المحاضرين من المجتمع المدني، إذ كنا قد قررنا التكفل بنفقات رحلة المحاضرين غير المقيمين في جنيف إلى جانب وجبة غداء بسيطة. وتفيد التقديرات بأن الميزانية اللازمة لهذا الغرض ستناهز ٤٠.٠٠٠ فرنك سويسري.

وكنا قد فكرنا في تنظيم نشاط لإقامة شبكات، لكننا عدلنا عن الموضوع لأسباب متنوعة، منها مسألة التمويل. أضف إلى ذلك أن عدداً من المشاركين قد يودون المغادرة ظهر ذلك اليوم في كل الأحوال.

وقد تلقيت بالفعل بعض الأموال من هولندا وسويسرا. وأشكر البلدين كليهما جزيل الشكر على مساهمتهما السخية. بيد أن التمويل المؤكد لا يغطي في هذه المرحلة إلا قرابة ربع ما نحتاجه. وكنت أفكر هذا الصباح في أنه قد يكون من الأطيب أن يدفع الكثيرون أقل بقليل بدلاً من أن يدفع القليلون الكثير. لذا فإذا تكرم الكثيرون منكم بالقليل، فقد نصل إلى ما نحتاجه. وقد أشارت وفود قليلة إلى إمكانية تقديم شيء من الدعم المالي إلى المنتدى. وأناشد من أبدوا استعدادهم ولم يخطوا الخطوة النهائية بعد أن يفعلوا ذلك في أقرب فرصة ممكنة لمساعدتنا في مهمة التخطيط. وبطبيعة الحال، سأرحب بحارة بأي مساهمات جديدة.

وإذا حالقنا الحظ وتجاوزت المساهمات تكاليف الاحتياجات الأساسية، وهي كما قلت دفع نفقات رحلات المحاضرين ووجبة الغداء، فأرغب في استخدام فائض الأموال لتغطية تكاليف سفر المنظمات غير الحكومية القادمة من أقطار بعيدة ولا يسمح لها وضعها المالي في العادة بالقدوم.

وأتمنّى كثيراً ما تلقّيته من أعضاء المؤتمر وممثلي المجتمع المدني من إسهامات وتعليقات في الإعداد لهذا المنتدى. وسأرسل إليكم، كما قلت، رسالةً إلكترونية حاملةً نستكمل قائمة المشاركين في حلقات النقاش، لتكونوا على اطلاع؛ وستصلكم القائمة الأخرى الآن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد مولر. ونحن نتطلع إلى هذه التظاهرة بشغف. فهل يود أي وفد أخذ الكلمة لإبداء تعليقات على المعلومات المحدثة المقدمة من الأمين العام بالنيابة؟ أعطي الكلمة لممثل روسيا.

السيد دينيكو (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أشكر الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح بالنيابة على ما وافانا به من معلومات مفصلة ومفيدة عن الكيفية التي يعتزم بها تنظيم وتسيير الاجتماع غير الرسمي المقرر عقده بين المؤتمر والمجتمع المدني.

وأعتقد أن علينا جميعاً الاقتداء بأسلوب الأمين العام بالنيابة. فكل الأمور تجري في كنف الشفافية والديمقراطية، مما يتيح لكل جهة التعبير عن رغباتها وتقديم مقترحاتها وإبداء ملاحظاتها. وأود رؤية الأسلوب ذاته في مؤتمرنا.

وليست لي في الواقع أي تعليقات، بل مجرد سؤال صغير. فقد كانت لنا هنا الأسبوع الماضي، كما تعلمون، مناقشة حية بشأن مشاركة المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني في أعمال المؤتمر. وقد نشأت عن مشروع مقترح مقدم من الرئاسة المكسيكية. وقد طُرحت أسئلة كثيرة بشأن معايير اختيار المنظمات غير الحكومية المشاركة في أنشطتنا. وربما أمكنك، سيدي الأمين العام بالنيابة، تقاسم تجربتك معنا في هذا الخصوص: فما هي المعايير التي استندتم إليها في اختيار المنظمات التي ستحضر الاجتماع غير الرسمي المقرر عقده بين المؤتمر والمجتمع المدني؟

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي. هل يود أي وفد آخر أخذ الكلمة بهذا الشأن؟ لا يبدو لي ذلك. أعطي الكلمة الآن للأمين العام بالنيابة.

السيد مولر (الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح بالنيابة) (تكلم بالإنكليزية): كما ذكرت في البداية، كنت أسعى، عندما اقترحت تنظيم هذه التظاهرة، إلى ضمان مشاركة تمثيلية ومتنوعة جغرافياً من جانب المنظمات الحكومية وأعضاء المجتمع المدني الخبراء منهم والعاملين في ميدان نزع السلاح. وكان هذا الاتجاه العام الذي عرضته على زملائي. وإن سمحتم لي، فسأقاسم الكلمة مع نائب الأمين العام بالنيابة، الذي قدّم إرشادات، والذي تكفل مكتبه وموظفوه وحدته في الواقع بتجميع القائمة، لكي تحصلوا على رد مفصل قدر الإمكان.

السيد ماركرام (نائب الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح بالنيابة) (تكلم بالإنكليزية): لقد استخدمنا بالأساس قائمة تستند إلى استعراض المنظمات غير الحكومية التي شاركت في منتديات متنوعة على امتداد طيف الأعمال المتصلة بمؤتمر نزع السلاح. فُحِدت تلك المنظمات غير الحكومية على هذا النحو. وتتضمن القائمة أيضاً عدداً من الأفراد الذين اقترحهم أعضاء مختلفون هنا من الذين شاركوا في العملية. فبالنظر إلى القائمة، سترون أن السيد هكتور غيرا مسجل فيها: فهو مقيم في جنيف، ويُعتبر من المنظمات غير الحكومية المعروفة هنا - رغم أنه قد لا يمثل منظمةً بعينها، لكنه مدافع معروف عن المجتمع المدني. وتضم القائمة أيضاً اسمي شخصين مقترحين من أعضاء المجتمع المدني. وقد لا ينتميان إلى منظمة أو يكون لهما موقع شبكي أو يكونان منظمةً معروفةً في حد ذاتها، لكنهما شخصيتان شهيرتان في عالم المنظمات غير الحكومية، ولذلك فقد وُجِعت إليهما الدعوة.

وكما أشار إلى ذلك الأمين العام بالنيابة، فإن القائمة ليست حصرية. فإن وردت أي اقتراحات من أي جهة، شريطة أن يكون للأفراد سجل معروف أو يكونوا منخرطين في أعمال متصلة بالمؤتمر، فمن الواضح أنه يمكن ضمهم إلى القائمة. وقد اقترحت الحكومات عدداً من هؤلاء الممثلين أيضاً، وأدرجت أسماءهم في القائمة.

الرئيس: أشكر الأمين العام بالنيابة ونائب الأمين العام بالنيابة. وأعطي الكلمة الآن لسفير فرنسا.

السيد سيمون - ميشيل (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي بأن استهل كلمتي بتهنئتك على توليكم الرئاسة وتأكيد دعم وفد بلادي لكم ولزملائكم طيلة مدة ولايتكم.

وأود إبداء بعض التعليقات الأولية على القائمة، التي أدرك أنها ليست نهائية. وما زلت ألقى نظرة سريعة عليها وسوف أقرأها بمزيد من التأني، لكننا شددنا على الدوام على أهمية الحفاظ على التوازن والانفتاح على جميع وجهات النظر، لا سيما تلك الواردة من دوائر البحوث الاستراتيجية والأكاديمية. وأعتقد أن المفيد أيضاً، كما ذكر بذلك الأمين العام بالنيابة، الحفاظ على التوازن الجغرافي. وفي هذا الصدد، لا أظن أنه ينبغي لنا الاقتصار على المنظمات التي اعتاد مؤتمر نزع السلاح الاستماع إليها، والتي تمثل، على سبيل المصادفة، وجهة نظر محددة أعتقد أنها ضيقة شيئاً ما، بما في ذلك من زاوية جغرافية. وسننظر في هذا الأمر بإنعام. فلدي انطباع أن بعض الأسماء، بما فيها أسماء أفراد معينين، ما فتئت تتكرر، لذا يمكن أن ننظر في توجيه الدعوة إلى شخصيات أكاديمية على سبيل المثال. فمن شأن ذلك أن يزيد تمثيل تلك الأوساط ويخرج بنا من حلقة الأشخاص الذين اعتدنا رؤيتهم في جنيف. وألاحظ أن القائمة تكاد لا تضم سوى أسماء تبدو إنكليزية في معظمها. وليس هذا عيباً بطبيعة الحال، لكنه انطباعي الأولي وأنا أقرأ القائمة. وأكرر مرة أخرى أنني ألقى عليها نظرة للمرة الأولى وسأحتاج إلى لقاء نظرة أعمق.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أستراليا.

السيد ماكوفيل (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أيضاً بأن أهنئكم سيدي الرئيس على توليكم الرئاسة. وسيقدم لكم الوفد الأسترالي دعمه الكامل خلال مدة ولايتكم. كذلك أرحب ترحيباً حاراً بالتفاصيل الإضافية المقدمة من الأمين العام بالنيابة. فهذه مبادرة قيمة جداً تدعمها أستراليا بلا شك، ونأمل أن يتسنى لنا تأكيد قدر من المساعدة المالية في الأيام القادمة. وسوف نشارك بطبيعة الحال في العملية، وأعتقد أنها مبادرة تستجيب بالتأكيد إلى طلبات زيادة مشاركة المجتمع المدني فيما نضطلع به من عمل. وسنبحث في الأسابيع المقبلة سبلاً أخرى تمكننا من تعزيز تلك المشاركة.

هل لي فقط أن أطرح سؤالاً بخصوص الجدول الزمني للأنشطة الذي أشار إليه الرئيس في تعليقاته الاستهلاكية؟ أحتاج إلى استيضاح أمرين فقط إن سمحتم لي. نحن نلاحظ التواريخ المعروضة، لكننا نتساءل إن كان هناك أيضاً مقترح لتعيين منسقين خاصين فيما يتصل بهذه الاجتماعات المقرر عقدها في إطار الجدول الزمني للأنشطة، وإن كان الأمر كذلك، فهل حدد هؤلاء الأفراد؟ وأعتقد أن أحد الدروس المستفادة من العام الماضي تشير إلى أن الدورة كانت مثمرة عندما أُتيح لنا الوقت اللازم للتحضير وكذلك لاستقدام خبراء أعطوا شيئاً من القيمة المضافة لما نضطلع به من عمل. لذا، يهمني فقط معرفة المزيد من التفاصيل بشأن الاجتماعات التي تقرر عقدها في إطار رئاستكم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل أستراليا على بيانه وعلى عباراته الرقيقة تجاه الرئيس.

أود أن أرد وأن أقدم توضيحاً موجزاً بشأن خطة عملنا على مدى الأسابيع القليلة المقبلة. فالفكرة هي عقد جلسات عامة رسمية تركز على المسائل الرئيسية الأربع وعلى الجدول الزمني للأنشطة التي نود العمل عليها أيضاً طيلة ما تبقى من هذا العام، كما فعلنا العام الماضي. وستكون مشاوراتنا وعملنا في هذا الاتجاه. وفي الوقت الحاضر، تبقى المشاورة مفتوحة فيما يتعلق بالمنسقين؛ وسوف نتشاور مع الوفود بهذا الشأن. وسنبذل المؤتمر بتطورات الأعمال بشأن هذين المجالين: الفريق العامل غير الرسمي والجدول الزمني للأنشطة.

وأعطي الكلمة الآن لممثل الجزائر.

السيد خليف (الجزائر) (تكلم بالعربية): سيدي الرئيس، في البداية يود الوفد الجزائري أن يهنئكم على اعتلائكم هذا المنصب لإدارة أشغال المؤتمر في هذه الظروف الدقيقة نوعاً ما بالنسبة لحياة المؤتمر، وأن يعرب لكم عن دعمه التام لكم في مساعيكم من أجل تمكينكم من الوصول بنا إلى مخرج إيجابي بالنسبة لأشغال المؤتمر، وندعو الوفود الأخرى أيضاً أن تحيطكم بنفس الرعاية والدعم لأداء مهامكم هذه. نود أيضاً أن نشكر السيد الأمين العام للمؤتمر بالنيابة مرة أخرى على مبادرته لعقد هذا اللقاء غير الرسمي بين أعضاء المؤتمر وممثلي المجتمع

المدني حول البنود الموجودة على جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح. ونحن نتطلع إلى المشاركة في هذه التظاهرة على أمل أنها ستؤسس لخطوات لاحقة ستمكننا من تعزيز التواصل مع المجتمع المدني بطرق مناسبة للاستفادة من خبرته ومساهمته ورؤيته بالنسبة للمسائل المطروحة أمامنا في المؤتمر، لا سيما مسألة نزع السلاح النووي.

سيدي الرئيس، لما التحقت أول مرة بالمؤتمر في سنة ٢٠٠٤، في تلك الفترة، كانت المملكة المغربية الشقيقة هي التي تتأص المؤتمر ونحن نرى اليوم أن ممثل المملكة المغربية على المنصة وهو يعتلي هذا المنصب بعد رئاستكم. يعني أن المؤتمر قام بدورة كاملة، وهو لم يستطع بعد رغم كل الجهود القيمة، لم يستطع القيام بأية مفاوضات أو عمل جوهري بالنسبة للمسائل والقضايا التي تواجه وتهدد الأمن الدولي، لا سيما الترسانات النووية الهائلة والعقائد النووية الفتاكة الموروثة عن الحرب الباردة، لم يستطع المؤتمر مواجهتها بالنظر إلى الأسباب السياسية التي نعرفها كلها. أقول هذا سيدي الرئيس لأن المسألة الأساسية بالنسبة للمؤتمر الآن، خصوصاً ونحن في عشية مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار النووي هي التوافق على برنامج عمل يُمكننا من بداية المفاوضات حول النقاط التي يمكننا التوافق حولها.

لقد استمعنا باهتمام، سيدي الرئيس، لمقترحاتكم بإعادة إنشاء الفريق العامل غير الرسمي حول برنامج العمل، وفي نفس الوقت لمواصلة المشاورات حول برنامج العمل. لهذا، سيدي الرئيس، في الحقيقة نحن لا نشكك في النتائج التي يمكن أن تتمخض عنها المشاورات التي سيقوم بها الفريق العامل ولكن عندنا بعض الشكوك في إمكانية تمكنه من تجاوز العقبات التي حالت السنة الماضية دون التوصل إلى توافق في الآراء حول برنامج العمل. وهذه العوائق مدونة بإخلاص وبدقة في تقرير نائب رئيس الفريق العامل ومساعدته في السنة الماضية وهو موجود ضمن الوثائق التي في أمانة مؤتمر نزع السلاح. أقول هذا ولكننا مستعدون إذا ما كان هناك توافق في الآراء للعمل مع هذا الفريق. ولكن، سيدي الرئيس، نحن هذه السنة لا نطلق من فراغ. فقد وافقتا الرئاسة المكسيكية خلال الفترة السابقة بمبادرة ومقترح قيم حول برنامج للعمل فيه كثير من الإيجابيات. كنا قد أعلننا عن استعدادنا للانضمام إلى توافق آراء حوله، ولكن للأسف لم يُعط هذا المقترح الوقت الكافي من المشاورات حتى نستطيع أو نحاول أن نقلل من الخلافات حول النقطة الوحيدة التي منعت من اعتماده بالأساس، والخاصة بالتفاوض حول معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية. لهذا، سيدي الرئيس، بما أن هذه الوثيقة كما قال الرئيس السابق للمؤتمر هي الآن ملك للمؤتمر، نتمنى سيدي الرئيس، في مشاوراتكم أو في مشاورات الفريق العامل إذا ما تم إنشاؤه، أن تؤخذ هذه الوثيقة في الاعتبار وأن يكون التركيز على النقاط الخلافية فيها حتى نستطيع الوصول إلى اتفاق حول برنامج العمل. بالنسبة لجدول النقاشات، سيدي الرئيس، ليست هذه المرة الأولى التي يحاول المؤتمر أو يقوم بالتوافق أو بنقاشات موضوعية على بنود جدول الأعمال، وفق جدول زمني، سواء بمبادرة من الرئيس أو بقرار من المؤتمر. ليست هذه المرة الأولى التي تجري فيها نقاشات تحت رئاسة منسقين، ولكن في أغلب الأحيان كانت هذه النقاشات تتم في المرات السابقة في إطار غير رسمي وكانت التقارير المعتمدة تصاغ

وتعد تحت مسؤولية المنسق. سيدي الرئيس، إذا ما أردنا هذه السنة أن نعيد هذه التجربة، نحن نأمل أن نبنى هذه السنة على مكتسبات المراحل السابقة وأن نخطو خطوة إلى الأمام. ولذلك، نأمل سيدي الرئيس إذا ما تم اعتماد جدول النقاشات هذا أن يُعتمد بقرار من المؤتمر وأن تكون النقاشات في إطار رسمي وأن تكون هذه النقاشات موضوع تقرير يعده المنسق أو الرئيس لعرضه على المؤتمر في نهاية الدورة من أجل اعتماده. بهذه الصيغة، يمكننا أن نخطو خطوة للأمام بالنسبة لتجارب السنوات الماضية ويمكننا أن نؤسس لتوافقات في المستقبل حول النقاط الموجودة على جدول أعمال المؤتمر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الجزائر على بيانه وعلى عباراته الرقيقة تجاه الرئيس. والمتحدثة التالية على قائمتي هي ممثلة كوبا.

السيدة بيريز ألفاريز (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): أشكركم على عرضكم، سيدي الرئيس، وعلى شرح رؤيتكم لما تكون عليه رئاستكم. وأعرب لكم عن دعمنا لكم حيثما احتجتم، كما فعلنا مع الرئيس السابق. ونشدد على أن الأهم هو محاولة الاتفاق بشأن برنامج عمل لمؤتمر نزع السلاح هذا العام، وأعتقد أنه يسعنا عموماً الاستناد إلى المقترحات المقدمة في جلستنا الأولى بشأن مواضيع متنوعة.

وبخصوص قائمة المنظمات غير الحكومية التي وُزعت علينا اليوم، ندرك أن الأمين العام بالنيابة عمم الوثيقة لأغراض الاطلاع وليس لغرض التشاور الرسمي مع المؤتمر. بيد أن وفد بلادي يود أن يتقاسم معكم بعض الانطباعات الأولية بشأن الوثيقة، لا سيما فيما يتصل بمعايير الاختيار. ونعتقد، كما قال السيد مولر، أن معيار التوزيع الجغرافي العادل بين المناطق معيار أساسي. وسيكون من المهم أيضاً اعتماد معيار مواضيعي: وبعبارة أخرى، ينبغي إقامة صلة بين المواضيع التي ستناقش في المنتدى والمحتوى الموضوعي للعمل اليومي الذي يضطلع به ممثلو المنظمات غير الحكومية والاجتماع المدني المدعوون. وإذا اعتقد أنه ينبغي توخي شيء من التنوع في المواضيع المتناولة، أرى أنه ينبغي لنا إعطاء الأولوية - كما لاحظته في إعداد هذه القائمة - لموضوع نزع السلاح النووي باعتباره أولوية الجميع على المستوى الدولي.

وقد قلتم إن القائمة مفتوحة وإن وفوداً أخرى اتفقت على أنها ينبغي أن تكون كذلك، لكنني أعتقد أنه سيكون من المهم الحصول على القائمة النهائية عندما تكون جاهزة. وأفهم أن هذا مشروع أول وأنه لم يُعمم علينا لأغراض التشاور، لكنه سيكون من المستحسن الحصول في نهاية المطاف على القائمة الكاملة لجميع الأفراد والمنظمات الذين سيشاركون في المنتدى. وسيكون من المهم أيضاً معرفة بلدان تسجيل هذه المنظمات غير الحكومية، آخذين في الاعتبار أن البلدان المختلفة تطبق ترتيبات مختلفة لتسجيل المنظمات غير الحكومية، بغية التأكد فعلياً من احترام التوزيع الجغرافي العادل. وعلى سبيل المثال، لا أرى سوى منظمة غير حكومية واحدة من الصين وربما واحدة من رابطة أمم جنوب شرق آسيا أو منطقة أخرى في آسيا. وأدرك أن بعض المنظمات تُسجل في بلد معين لكنها تعمل على نطاق دولي، في حين تُسجل منظمات أخرى

في بلد معين وتُحصر عملها في القضايا المتصلة بذلك البلد. لذا، نود حقاً معرفة مكان تسجيل تلك المنظمات لنرى إن كان معيار التوزيع الجغرافي قد احترم في القائمة، وأنا متأكدة من أن تلك المعلومات متوفرة لديكم، بحيث لن يصعب عليكم إيجادها.

وأفهم أن منتدى المجتمع المدني قد يغدو ممارسةً مكروسةً هنا في جنيف؛ لكننا لا ندرى إن كان المؤتمر سيتبنى في نهاية المطاف هذه الممارسة مستقبلاً. وتكتسي هذه القائمة أهمية خاصة لأنها يمكن بسهولة أن تمهد لمشاركة المنظمات غير الحكومية في المؤتمر. ومرة أخرى، أدرك أننا لسنا في مشاورة رسمية مع الدول الأعضاء والدول المراقبة في المؤتمر، لكنني أعتقد أنه سيكون من المهم الحصول على قدر أكبر قليلاً من المعلومات عن مكان تسجيل هذه المنظمات وما إذا كان لديها أي مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي - رغم أنني لا أعتقد أن ذلك المركز ينبغي أن يكون شرطاً مسبقاً لمشاركة أي منظمة في منتدى المجتمع المدني. وعادةً ما تفتقر المنظمات المسجلة في البلدان النامية في جنوب المعمورة إلى هذا المركز الاستشاري لما تقتضيه العملية من موارد ضخمة. وغالباً ما تكون المنظمات غير الحكومية الأكبر حجماً هي الحائزة لذلك المركز ولما يكفي من الأموال للسفر إلى أوروبا والمشاركة في الاجتماعات الرئيسية. وهذا سبب آخر يجعلني أؤيد طلبكم توفير التمويل لمنتدى المجتمع المدني، لا سيما لأغراض مشاركة المنظمات التي تعوزها الموارد المالية اللازمة للحضور. وأرى أن المنظمات غير الحكومية المسجلة في البلدان النامية ينبغي أن تحصل على شكل من أشكال الدعم المالي للسفر من أقاصي الأرض لحضور منتدى المجتمع المدني المهم هذا المقرر عقده في آذار/مارس في جنيف، وهو في اعتقادي فكرة ممتازة يشرف على تنفيذها الأمين العام بالنيابة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثلة كوبا على بياحها. وأعطي الكلمة الآن لممثل كازاخستان.

السيد عمروف (كازاخستان) (تكلم بالروسية): بخصوص قائمة المنظمات غير الحكومية المدعوة إلى منتدى المجتمع المدني، هل لي أن أطلب إلى الأمانة أن تنظر في دعوة ممثل مشروع آتوم (إنهاء التجارب مهمتنا)؟ فقد شارك ممثل هذا المشروع في معظم الأنشطة الدولية الحديثة المتعلقة بنزع السلاح النووي، بما فيها المؤتمرات الثلاثة المعنية بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية. لذا يمكن من باب الاعتراف توجيه دعوة إلى مشروع آتوم. وسيساعد ذلك أيضاً على معالجة مسألة المساواة الجغرافية. ولديّ سؤال تقني: هل سيُعقد المنتدى في ١٩ أم في ١٣ آذار/مارس؟ فقد ذُكر في القائمة تاريخ ١٣ آذار/مارس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل كازاخستان على بيانه. والمتحدث التالي على قائمتي هو إيطاليا. أعتذر. الطلب مقدم من ممثل آيرلندا. لك الكلمة سيدي.

السيد جاكسون (آيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): ليست هذه المرة الأولى، سيدي الرئيس، التي يُخلط فيها بيني وبين شخص آخر، وإن كانت المرة الأولى في جنيف... ودون مساعدة كاميرات التلفزيون. بدايةً اسمحوا لي، سيدي الرئيس، بتهنئتك على توليكم مهمة

الرئاسة. ويمكنكم التعويل على التعاون الكامل من وفد آيرلندا. وسأتابع حديثي إن سمحتم لي بسؤال إلى الأمين العام بالنيابة. لقد وافيتنا سيدي بقائمة مطولة للمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني التي دُعيت للمشاركة. وأنا متأكد، كغيري من الحاضرين، من أنه سيكون من المفيد معرفة النسبة المئوية لمن قبلوا الدعوة فعلياً. وأنا متأكد من أننا جميعاً ننظم تظاهرات كبيرة، وأن معدل القبول يمكن أن يتفاوت بقدر كبير. لذا فقد يكون من الأسهل تقييم التوازن بعد معرفة مستوى القبول، لكنني أرجح أن يكون الوقت مبكراً جداً لتقديم تلك الإجابة، التي سنكون بالتأكيد مهتمين بالاستماع إليها في أوانها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل آيرلندا. وأعطي الكلمة لممثل الجزائر.

السيد خليف (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): أعتذر على طلب الكلمة مرة أخرى، لكن لدي سؤال صغير فقط للأمين العام بالنيابة. أرى أن قائمة المنظمات غير الحكومية هذه تتضمن معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح من بين المنظمات المدعوة. إننا نرحب بحضور معهد بحوث نزع السلاح بصفة مشاركاً ومنسقاً للحوار، إذ سيكون ذلك مكسباً لعمل المؤتمر بالتأكيد. لكننا نتساءل إن كان معهد بحوث نزع السلاح منظمة غير حكومية حقاً، كونها جزءاً من الأمم المتحدة، التي هي منظمة حكومية دولية؟ إنه مجرد تساؤل. فليست لدي معلومات أساسية كافية لتقييم المنظمات الأخرى. وألاحظ وجود معاهد بحثية وهيئات كثيرة أخرى، لكنه لا يسعني القول إن كان جميعها منظمات غير حكومية أم أن بعضها يتلقى تمويلاً حكومياً ويرتبط بكيانات حكومية. إنها مجرد نقطة صغيرة نود استيضاحها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الجزائر. والمتحدث التالي على قائمتي هو سفير هولندا.

السيد فان دير كواست (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الأمين العام بالنيابة على مقترحه وقائمه وشروحه. وعليّ القول إنه مثير للانتباه حقاً أن هذه الهيئة لا تبحث سوى عن المشاكل بدلاً من الحلول والإمكانات عندما تقوم في الأمم المتحدة بنشاط عادي كالتحاور مع المنظمات الحكومية. وسوف تساهم هولندا في هذه المبادرة. ونعتقد أنها مبادرة جيدة، وأنه سيكون من المستحسن أن ينفق المزيد من الدول رواتبه الدبلوماسية الباهظة ليس على محاولة العثور على مشاكل في قوائم مهما كانت طبيعتها، وإنما على السعي إلى إيجاد السبل الممكنة للمضي قدماً في حل مسائل مهمة من قبيل نزع السلاح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير هولندا على بيانه. هل يود أي وفد آخر أخذ الكلمة؟ لا يبدو لي ذلك. وأدعو الآن الأمين العام بالنيابة إلى أخذ الكلمة.

السيد مولر (الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح بالنيابة) (تكلم بالإنكليزية): أود بدايةً تذكيركم جميعاً بأن هذا الاجتماع اجتماع غير رسمي - وأشدّد على كلمة غير رسمي - لمؤتمر نزع السلاح والمجتمع المدني، أعقده بصفتي الشخصية، بحيث أن عدداً من أسئلتكم وتعليقاتكم لا

صلة له بالموضوع من حيث الطابع الرسمي. وعليه، فسأثبت إجابتي قبل أن أُحيل الكلمة إلى نائبي لتقديم ردود أكثر تفصيلاً على بعض الأسئلة التقنية الموجهة من فرنسا وإلى حدٍ ما من كوبا.

(تكلم بالفرنسية)

أنا متفق معكم تماماً، سعادة السفير، بخصوص الحاجة إلى توخي أوسع تمثيل جغرافي ممكن. وقد تحدثت بالمنطق ذاته في مناسبات متعددة، بما فيها أول مرة توجهت فيها إلى المؤتمر واقترحت عقد هذا المنتدى. وكذلك كررت مراراً دعوة أعضاء المؤتمر إلى موافاتي بأسماء المنظمات التي يمكن أن تثري مناقشتنا بإسهاماتها. والمشكلة أن المناطق جميعها لا تتساوى في ثروتها من منظمات المجتمع المدني، مما يُفقد القائمة شيئاً من التوازن. بيد أننا سعيينا قدر الإمكان إلى ضمان مشاركة متنوعة من منظمات ومناطق شتى من العالم.

ومع ذلك، ننتظر بشوق أي اقتراحات قد تقدمونها وسنكون سعداء بتلقيها. وقدمت كازاخستان اقتراحاً للتو، وسيكون من المفيد أن يوافينا الوفد بمعلومات الاتصال بالمنظمة المذكورة. وسنكون سعداء جداً بتوجيه دعوة إلى المنظمة إن كان تستوفي المعايير. وسأطلب منكم القيام بذلك بأسرع وقتٍ ممكن لأن الاجتماع سيُعقد بعد شهرٍ ويتعين علينا منح الناس وقتاً للرد على دعوتنا.

(تكلم بالإنكليزية)

والآن، إن سمحتم لي بالعودة إلى بعض الأسئلة المطروحة من ممثلة كوبا، فالقائمة ليست نهائية كما سبق لي قوله. فما زلنا نتشاور، وما زالنا، كما قلت لتوي، مستعدين لتلقي التزكيات. وبخصوص المسائل التي ستُناقش، فهي كما ذكرت المسائل ذاتها المدرجة في جدول أعمال المؤتمر.

أما بخصوص مكان تسجيل هذه المنظمات، فسيرد السيد ماركرام على البعض من هذه الأسئلة. بيد أن مواردنا البشرية تجعلنا مقيدين من حيث كم العمل التحضيري الذي يمكننا الاضطلاع به لغرض عقد اجتماع غير رسمي، فالأمر يتعلق، كما أكدت آنفاً، باجتماع غير رسمي.

وأكرر أن الدعم المالي سيلقى ترحيباً شديداً. فإذا استطاع المزيد منكم المساهمة في عقد هذا الاجتماع حتى بمبالغ زهيدة، فسأكون سعيداً بذلك شخصياً، إذ نرحب بأوسع دعم ممكن لعقد هذا الاجتماع غير الرسمي. وآمل أن يتسنى لكوبا الانضمام إلى البلدان التي عبرت بالفعل عن نيتها في المساهمة وأتطلع إلى ذلك.

وأود أيضاً تكرار ما قلته آنفاً. فلعل بعضكم لم ينتبه لما قلته، لكن تحضيرات هذه التظاهرة لم تقتصر على التشاور مع الدول الأعضاء بل شملت أيضاً مناقشات ومشاورات موسعة مع ممثلي المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، الذين قدموا أيضاً توصيات واقتراحات

بشأن الأطراف التي ينبغي إشراكها. وقد أخذ كل هذا في الحسبان ولا تزال المحصلة قيد الإعداد. وأكرر أنني، تماشياً مع النهج الذي اتبعته حتى الآن، سأعود إلى المؤتمر بطبيعة الحال قبل انعقاد الاجتماع لتقديم المزيد من المعلومات المحدثة حالما يتضح لنا بقدر أكبر من سيحضر ومن سيغيب. وفي ذلك رد إلى حد ما على تساؤل زميلنا من آيرلندا: لم يحن بعد ببساطة وقت الحديث عن ذلك. فقد وردتنا بعض الردود ولا يزال غيرها في الطريق.

وسيرد السيد ماركرام على سفير الجزائر. وسأرد أنا على النقطة المتعلقة بمعهد بحوث نزع السلاح: فقد أدرج المعهد في القائمة على سبيل الخطأ لا غير. فمن الواضح أنه جزء من أسرة الأمم المتحدة.

ورداً على سفير هولندا، سأكتفي بشكرك على تعليقك وأنا أتفق معك.

السيد ماركرام (نائب الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح بالنيابة) (تكلم بالإنكليزية): ليس لدي الكثير لأضيفه. واعتقد أن الأمين العام بالنيابة قد رد على معظم الأسئلة.

ورداً على ممثل الجزائر أقول: هذا خطأ تقني بالتأكيد، وسوف نزيله.

ورداً على ممثل كازاخستان أقول: وافنا رجاءً بالتفاصيل وسأخذ الأمر بعين الاعتبار أيضاً.

ورداً على ممثلة كوبا أقول: أقدر تماماً دعوتك إلى التوازن الجغرافي الكامل ومحاولة إشراك أكبر عدد ممكن من البلدان النامية - هذا مؤكد - وكذلك مراعاة التنوع المواضيعي والإقليمي.

وكما أشرت إلى ذلك، فمعظم هذه المنظمات غير الحكومية هي المنظمات التي حضرت معظم اجتماعات نزع السلاح على اختلاف المسائل المثارة فيها، ولا سيما المسائل ذات الصلة بعمل المؤتمر. وبصفة عامة، نشترط عند النظر في مشاركة المنظمات غير الحكومية أن يكون لها نظام داخلي وموقع شبكي وسجل مشاركة. فهذه هي القاعدة العامة المنطبقة على جل الاجتماعات التي تشاركون فيها جميعكم، كدول أعضاء، على نطاق أوسع.

وكما أشار إلى ذلك الأمين العام بالنيابة، اقترح عدد من البلدان الجالسة إلى هذه المائدة، في سياق تحضيرات منتدى المجتمع المدني، عدداً من الأفراد الذين أدرجت أسمائهم في تلك القائمة. والبعض منهم معروفون جيداً لدينا ولهم سجل مشاركة في تظاهرات كثيرة حدثت هنا. والقائمة ليست نهائية. وسنكون سعداء جداً ببحث المزيد من المقترحات، فإن كانت للدول أي اقتراحات إضافية، فبودنا تلقيها.

وبطبيعة الحال يداهنا الوقت لاستقدام أي منظمات غير حكومية من الخارج إلى هذه الاجتماعات. وبمجرد النظر إلى الشرفة أعلاه، سترون أن عدد المشاركين منها في هذه المرحلة قليل، لذا نتمنى أن يزداد هذا العدد بقدر كبير. لكننا سنحاول، إذا تلقينا أموالاً، استقدام بعض المنظمات من مناطق أبعد. وسنبذل قصارى جهدنا في هذا الصدد، شريطة أن يُتاح لنا التمويل والوقت اللازمان لعمل تلك الترتيبات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام بالنيابة ونائب الأمين العام بالنيابة على تقديم ردود وتوضيحات بشأن الأسئلة المطروحة في هذا الخصوص. وأعطي الكلمة الآن إلى ممثل إسبانيا.

السيد هيراييز إسبانيا (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): تُهنئكم على تعيينكم سيدي الرئيس ونتمنى لكم كل التوفيق في مدة ولايتكم، التي يمكنكم أن تعولوا خلالها على دعم وفد بلادي. ونرحب بفكرة عقد هذا المنتدى ونشكر الأمين العام بالنيابة على ما قدمه لنا من معلومات مفيدة. ولدنا ملاحظتان تقنيتان وجيزتان. نود استيضاح تاريخ التظاهرة: فهل من المقرر عقدها في ١٩ آذار/مارس، أم كما أشار إلي ذلك وفد كازاخستان، في ١٣ آذار/مارس؟ وبخصوص التعليق المقدم على مدى استنساب استعمال اللغة الإنكليزية، أو بالأحرى، هيمنة المنظمات غير الحكومية من البلدان الناطقة بالإنكليزية على القائمة، فليس لدينا اعتراض على ذلك، بل العكس صحيح. غير أنني أود بيان أن المنظمة غير الحكومية رقم ٥١ وردت بالإنكليزية، والحال أنها في الواقع منظمة غير حكومية من إسبانيا تُدعى معهد القضايا الدولية والسياسة الخارجية. وبالنظر إلى كونها المنظمة غير الحكومية الوحيدة الناطقة بالإسبانية في هذه القائمة، فقد يكون من الأنسب الإشارة إليها باللغة الإسبانية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير إسبانيا على بيانه وعلى عباراته الرقيقة تجاه الرئيس. هل يود أي وفد آخر أخذ الكلمة؟ لا يبدو لي ذلك. وأعطي الكلمة الآن للأمين العام للمؤتمر بالنيابة.

السيد مولر (الأمين العام للمؤتمر بالنيابة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أؤكد أن التاريخ هو ١٩ آذار/مارس. لا أدرك من أين تسلل تاريخ ١٣ آذار/مارس، لكنني أكرر أن التاريخ هو ١٩ آذار/مارس، وعلى امتداد يوم كامل.

وأولاً، لا حاجة إلى القول إن الترجمة الفورية ستكون متوافرة في هذا الاجتماع، وسنستجيب بطبيعة الحال إلى طلبكم ببيان أسماء المنظمات غير الحكومية الحاضرة باللغة الأصلية. وأكرر أن هذا الاجتماع غير رسمي. وهذه ليست وثيقة رسمية، ولن تُعطى رمزاً أو غيره: فقد أُعدت لأغراض الاطلاع فقط. وإن كانت لأي منكم أية شواغل بشأن أي من الأسماء، فيما عدا هذه المسألة ومسألة معهد بحوث نزع السلاح، أرجوكم إبلاغ الأمانة بها وسوف تُدخل التصويبات في إصدار القائمة الموالي، الذي آمل أن يُرسل إليكم قبل ١٩ آذار/مارس بفترة معقولة. وأرى أن القائمة تشير لسبب من الأسباب إلى تاريخ ١٣ آذار/مارس: وهو خطأ مطبعي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام بالنيابة على التوضيح المقدم. هل يود أي وفد آخر أخذ الكلمة؟ أعطي الكلمة لسفير الهند.

السيد فارما (الهند) (تكلم بالإنكليزية): نضم صوتنا، سيدي الرئيس، إلى أصوات غيرنا ممن وجهوا لكم أحترار التهاني على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وقد أخطنا علماً باهتمام وانتباه بمقتراحكم المتعلق بالكيفية التي تودون بها تنظيم عمل المؤتمر في الأسابيع المقبلة، ونؤكد لكم أنكم ستحظون بالدعم الكامل من الوفد الهندي.

ونود أيضاً أن نشكر الأمين العام بالنيابة على الإحاطة التي قدمها إلينا اليوم وعلى ردوده على الأسئلة المتعددة المطروحة. ونشكر كذلك الأمانة على جهودها في سبيل المضي قدماً بهذه التظاهرة.

وسيكون هذا الاجتماع تظاهرة مهمة، ونحن سعداء لأن الأمين العام بالنيابة أوضح أنه ينظمها بصفته الشخصية. وهي تظاهرة غير رسمية نتطلع إلى المشاركة فيها لرؤية مدى استجابتها إلى المقترحات العديدة التي نوقشت في الشهر الأول من هذه الدورة السنوية.

ونتوقع من هذه التظاهرة التي ستدوم يوماً واحداً أن توضح بقدر أكبر ما تمثله بالنسبة إلى مؤتمر نزع السلاح، بصفته هيئة تقودها دول أعضاء لها ولاية محددة بالتفاوض على معاهدات دولية بشأن مسائل نزع السلاح وعدم الانتشار في هذا العصر الجديد المتسم بتنامي انعدام الأمن - وكذلك عصر الاتصالات الفورية الذي يترابط فيه الأفراد والمجموعات بطريقة تختلف جداً عما كان في الماضي. أضف إلى ذلك أن هناك تطلعات لدى المجتمع الدولي ككل بشأن الطريق الذي ينبغي للعالم أن يسلكه في المستقبل.

ولذلك، نشعر أن هذه المسائل والتوقعات، التي تُثار عادة في مؤتمر نزع السلاح، بخصوص ما ننتظره من العالم الخارجي، ستُعدّل أو سيتعين تصحيح الكثير فيها نتيجة لهذه التظاهرة المقرر عقدها في ١٩ آذار/مارس، لأن مسألة التوزيع الجغرافي - كما يتجلى في هذه القائمة - كانت بطبيعة الحال مسألة أثرتها نحن أنفسنا في الماضي وأيدنا فيها عدد من الوفود الأخرى.

لكن تحديد المقصود أساساً بمنظمة غير حكومية أمر إشكالي في حد ذاته. وفي هذا المجال تحديداً، نجد صعوبة في رغبة منظمات غير حكومية في الإسهام في مؤتمر نزع السلاح بينما هناك مشاكل مادية ولوجستية. لكن هناك أيضاً مشكلة توقعات. فعندما ننظر في هذه القائمة، نلاحظ أن بعض هذه المؤسسات ليست غير حكومية تماماً. ذلك أن البعض منها يتلقى تمويلاً مباشراً من الحكومة. لذا، أرى أنه لا بد من توسيع فكرة أن التظاهرة تقتصر على المنظمات غير الحكومية، وأعتقد أن سفير فرنسا قد ملح أيضاً إلى هذه النقطة. فهل بإمكاننا، بناءً عليه، اقتراح توسيع العنوان بحيث يشير إلى أنها تظاهرة تضم المنظمات غير الحكومية، علاوة على المؤسسات الأكاديمية والهيئات البحثية ومراكز الدراسات التي قد تحمل أو لا تحمل بالضرورة طابعاً غير حكومي كاملاً؟ فالهيئة غير الحكومية، في رأينا، هي هيئة تكاد لا تكون لها أي علاقة بالحكومات. بيد أننا ابتعدنا كثيراً عن ذلك الهدف النبيل. وقد أوضحت الأمانة نفسها أننا صرنا ندمج اليوم هيئات اقترحتها دول أعضاء. ويختلف ذلك عن المجتمع المدني

الأوسع غير المرتبط، غير المرتبط بالحكومات، وأعتقد أننا ابتعدنا كثيراً عن هذا المفهوم، وهو أمر جائر في رأينا ولا نعترض عليه. لكنني أرى أنه ينبغي لنا أن نوضح في عنوان هذه التظاهرة أنها تضم منظمات غير حكومية لكنها تضم أيضاً هيئات أكاديمية ومراكز دراسات وأفراداً، وقد رأينا بعض الأسماء المدرجة هنا.

وفيما يخص الهند، سوف نشارك في هذه التظاهرة لأننا نريدها تظاهرة توضح بالضبط طبيعة المساهمة التي يمكن أن يستفيد منها مؤتمر نزع السلاح. وقد أوضح الأمين العام بالنيابة نفسه في مرحلة ما أن هذه التظاهرة ليست سابقة. وسنتظر لمعرفة نتائج التظاهرة المقرر عقدها في ١٩ آذار/مارس، ثم ننتقل من هناك. وليست هذه سابقة؛ وليس لها أثر رسمي على المؤتمر. والمؤتمر هو الذي سيقدر ما سينهيه عليها. ومع ذلك، فنحن نرحب حقاً بهذه التظاهرة. فستكون تظاهرة مهمة ولا أستحضر في سياق نزع السلاح أي تظاهرة أخرى أثارت اهتمام هذا العدد الكبير من الهيئات والمؤسسات والأفراد، وهو أمر يلقي ترحيبنا.

وأود أن أشكركم مجدداً على جهودكم وعلى مساهمتكم في هذا الصدد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الهند على بيانه. وأعطي الكلمة الآن للأمين العام للمؤتمر بالنيابة.

السيد مولر (الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح بالنيابة) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي بتقديم إجابتي للرد على سفير الهند. سنحتفظ بالعنوان الأصلي: إنه منتدى غير رسمي بين مؤتمر نزع السلاح والمجتمع المدني. وأكرر أن هذه القائمة غير رسمية وهي قيد الإنجاز. وتذكر القائمة "المنظمات غير الحكومية" لكن العنوان الرسمي، إن أردتم، إن كان يمكن الحديث عن عنوان رسمي لاجتماع غير رسمي، هو منتدى مؤتمر نزع السلاح والمجتمع المدني؛ ولن يتغير ذلك تحديداً بالنظر إلى ما أثرتموه من شواغل أو نقاط للتو. ولا يقتصر الأمر على المنظمات غير الحكومية: فقد ذكرنا لكم أسماء مؤسسات أكاديمية وأفراد، مشيرين إلى المجتمع المدني بمفهومه الواسع، وهذا المفهوم هو ما نبحت عنه.

واسمحوا لي بأن أذكركم، وهذا يؤكد ما قلته بطريقة ما، بأن غايتي الأصلية من اقتراح ذلك كانت بسيطة جداً. لقد كان الأمر نابعاً من اعتقادي أن أي هيئة من هيئات الأمم المتحدة لا تتحدث مع المجتمع المدني ولا تخوض معه حواراً بشكل أو بآخر تُعتبر في هذا العصر والزمان حالة شاذة ومفارقة تاريخية. فأملتي وغايتي من هذا الاقتراح ومن هذا المنتدى غير الرسمي هو أن يكون ذلك، إن وفقنا في عملنا وإن كان لنا حوار جوهري ومفيد بحيث يمكن أن تكون نتيجته، مهما كانت غير رسمية، دافعاً ليعيد المؤتمر التفكير في طريقة تعامله مع المجتمع المدني في المستقبل. فهو جزء من عملية تشبيب، إن أردتم، أو إعادة نظر في كيفية اضطلاع المؤتمر بعمله. فإن كان لنا ذلك فمرحى، وإلا فليست هناك مشكلة أيضاً. فأنتم هم المتحكمون في أساليب عملكم وفي صبغة المؤتمر، ولم يكن ذلك سوى اقتراح تيسيري يتوخى مواءمة أساليب عمل المؤتمر مع طريقة أسرة الأمم المتحدة ككل. فلا يسعني استحضار أي هيئة أخرى في سياق

الأمم المتحدة لها قواعد من قبيل ما لكم، بحيث ينعلم إطلاقاً أي تفاعل مع المجتمع المدني باستثناء يوم واحد في السنة. وأرى شخصياً، وأعتقد أن رئيسي وغيره في المنظومة يشاطرونني الرأي، إذ إن هذا الأسلوب لا معنى له على الإطلاق في هذا العصر والزمان.

لقد كانت هذه الغاية الأصلية. وهي تظل كذلك وآمل أن يتسنى لنا إحراز نتيجة ذات مغزى وجوهر تثري تفكيرنا في مؤتمر نزع السلاح وهو يتناول كيفية اضطراره بعمله مستقبلاً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام للمؤتمر بالنيابة على إجابته. هل يود أي وفد آخر أخذ الكلمة؟ لا يبدو لي ذلك.

أود أن أشكر مجدداً الأمين العام للمؤتمر بالنيابة ونائب الأمين العام بالنيابة على موافقتنا اليوم بمعلومات محدثة عن تنظيم منتدى مؤتمر نزع السلاح والمجتمع المدني وعلى تقديم ردود على الأسئلة المطروحة.

ونياً عن الرئاسة المنغولية، أود أيضاً أن أشكركم جميعاً على دعمكم وعلى عباراتكم الرقيقة تجاه الرئيس وعلى اقتراحاتكم وتعليقاتكم المفيدة.

وبذلك نأتي إلى ختام أعمالنا اليوم. وستُعقد جلسة المؤتمر العامة المقبلة يوم الثلاثاء، ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠. وسيكون موضوعها، كما ذكر في الجدول الزمني المقترح، نزع السلاح النووي.

وقبل أن أرفع الجلسة العامة لهذا الصباح، أود اغتنام هذه الفرصة لأهديكم جميعاً، وبخاصة زملائي الذين يحتفلون بالسنة القمرية الآسيوية الجديدة، أطيب أمانتي بالرفاه في عام العنزة الخشبية، الذي يبدأ بعد غد، بالتقويم القمري.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٣٠.